اي من اهل الحرب بلا رضاه من عقار او غيره ببرقة او غيرها غنيمة
بخمسة الا السلب فحسبها لاهله والباقي للاخذين بلا لدخوله دارهم
فتضر بروعه منزلة القتال والمراد بالعقار العقار المملوك اذ
الموات لا يملكونه تكيفا يتملك عليهم صرح به الحرجاني واطلاق ما
ذكر اولي من تقييده باخذه من دار الحرب وكذا ما وجد كلقطة
مما يظن انه لهم فهو غنيمة لانه ان امكن كونه لمسلم بان كان ثم مسلم
وجب تعريفه لعموم الامر بتعريف اللقطة وبعرفة سنة الا ان يكون
حقيرا كسائر اللقطات وبعد تعريفه يكون غنيمة ولغانمين ولو غنيا
او بغير اذن الامام لا لمن لحقهم بعده اي بعد انقضاء الحرب تسط
على سبيل الاباحة لا التمليك بين غنيمة قبل اختيار تملكها بدار
حرب وان لم يقر فيها ما ياتي وفي العود منها الي عمران غيرها كدارنا
ودار اهل الذمة فتعبيره بما ذكر اولي من تعبيره بدارهم اي
الكفار وعمران الاسلام فان كانا لجها دفي دارنا وعزيمها ما ياتي
قال القاضي قلنا التسط ايضا بما عتاد اكله للادمي عموما
كقوت وادم وفاكهة وعلف للدواب التي يغتنين عنها في الحرب
شعيرا وعوزه كتبن وفول لخبر ابي داود والحاكم وقال صحيح
على شرط البخاري عن عبد الله بن ابي اوفى قال اصبنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فكان كل واحد منا
ياخذ منه قدر كفايته وفي البخاري عن ابن عمر قال كنا نصيب
في مغازينا العسل والعنب فناكله ولا نرفعه والمعنى فيه
عزة بدار الحرب غالبا لا عمرانها له عنا فجعله الشارع مباحا

ولانه

ولانه قد يفسد ويثقل نقله وقد تزيد مونة نقله عليه وان
كان معه طعام يكفيه لعموم الاخبار وذبح لحيوان ماكول لاكل
ولو جلده لا لاخذ جلده وجعله سقاء وخفا او غيره ويجب
رد جلده ان لم يوكل معه ويغير بما ذكر لخبر اعم من قوله
وذبح ماكول لحمه ولبكث التبسط بقدر حاجة فلو اخذ فوقها لزمه
رد ما بقي وبدله ان تلف وهذا من زيادتي وخرج بما يعتاد
اكله غير مركوب وملبوس وبهيمة ما تند الحاجة اليه كدواء
وسكر وقانيد فان احتاج اليها مريض منهم اعطاه الامام قدر
حاجته بقيمته او حبسه عليه من سهمه كما لو احتاج احدهم
الي ما يتبدي به من برد امامن لحقهم بعد انقضاء الحرب ولو قتل
حيازة الغنيمة فلا حق له في التبسط كما لا حق له في الغنيمة ولانه
معهم كغير الضعيف مع الضعيف وهذا مقتضى ما في الرافعي ووقع
في الاصل والروضة اعتبار بعدية حيازة الغنيمة ايضا وقد
يوجه بانه يتسامح في التبسط ما لا يتسامح في الغنيمة ومن عاد
الي العمران المذكور لزمه رد ما بقي مما يتبسط الي الغنيمة لزوال
الحاجة والمراد بالعمران ما يجد فيه حاجته مما ذكر بلا عزة كما هو
الغالب والا فلا اثر لكثرته في منع التبسط ولغانم حر ومكاتب غير
صبي ومجنون ولو سكران او محجورا عليه بفلس او سفه
اعراض عن حقه منها ولو بعد افراز قبل ملكه لان المقسم
الاعظم منها الجهاد اعلاء لكلمة الله والذب عن اهله والغنائم تابعة
فمن اعرض عنها فقد جرد نفسه للفرض الاعظم وما صح اعراض المحجور عليه

Copyright © King Saud University